

أثبتت المحكمة العليا على قرارها التاريخي باعترافها بأهمية الخبرة العلمية الطبية، وقوتها الثبوتية في تحديد النسب، متجاوزةً بذلك التي تتجاوز تحليل الدم لتشمل الخصائص الجينية، (DNA) مادة 40/2. وقد استند القرار إلى تطور فحوصات الحمض النووي مما يوفر نتائج دقيقة وحاسمة لتحديد هوية والدي الطفل المتنازع عليه.